مشافي التعليم العالي تطلب «الاستقلالية» من الصحة بشراء الأدوية

وزير التعليم: تفعيل مجالس الإدارة والالتزام بقرارات وإجراءات الفريق الحكومي

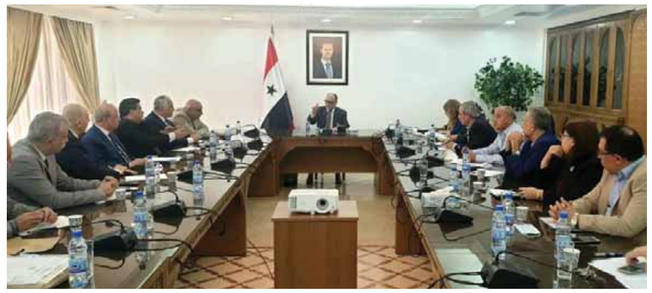

• مديرو مشاف لـ«الوطن»: نقص بأطباء التخدير وكوادر التمريض.. ولجنة لتوحيد معايير النقل والندب والاستقالة في المشافي

• نسب إشغال المشافي بمرضى كورونا ما تزال مرتفعة

فادي بك الشريف

شدد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم خلال توجيهات جديدة لمديري المشافي الجامعية على تفعيل مجالس الإدارة في المشافي لتقوم بدورها المطلوب على أكمل وجه، بما يحد من أي خلل، مع معالجة كل المعوقات والمشكلات التي تواجه عمل كل المشافي.

هذا وعلمت «الوطن» بوضع آلية وخطة عمل جديدة تتضمن حلولاً إسعافية سريعة للمشاكل الراهنة التي تواجه المشافي، أبرزها نقص الأدوية والمستلزمات ومختلف المواد والتجهيزات، ولاسيما مع بدء انخفاض عدد من المواد اللازمة لعمل المشافي بشكل تدريجي، الأمر الذي يتطلب المتابعة واتخاذ إجراءات فاعلة لتأمين هذه المواد عملاً بتوجيهات وزير التعليم العالي، حتى تتمكن المشافي من إنجاز كل العمليات المطلوبة في ظل تأخر الاستجرار المركزي لعدد من الأدوية.

هذا ونظراً لازدياد عدد الإصابات خلال الفترة الأخيرة، عقد وزير التعليم العالي اجتماعاً استثنائياً مع مدير المشافي الجامعية، كان الهدف منه بحث واقع المنظومة الصحية في المشافي والتطورات المتعلقة بجهود الوقاية من فيروس كورونا ومدى قدرة المشافي لاستيعاب الحالات وتوفير العناية والرعاية الصحية لجميع المصابين بالجائحة.

وعلمت «الوطن» أن الوزير إبراهيم طلب وضع آلية لتمثيل كل المعنيين في العمل الخدمي والإداري والطبي لوضع إستراتيجية عامة للمشفى، والعمل على إعادة الهيكلية في المشافي بما يتناسب مع الإستراتيجية العامة لتفعيل العمل الطبي والإداري والخدمي.

كما أكد الوزير على جاهزية المشافي الجامعية واستمرارها في عملها من حيث استقبال وتشخيص ومعالجة جميع الحالات المرضية، وبما يحقق جميع الإجراءات الاحترازية المعتمدة، والإشراف المباشر من قبل مديري المشافي على جميع الكوادر الطبية والإدارية العاملة في أقسام العزل والعناية المشددة وبشكل خاص قسم الإسعاف، مشيراً إلى أهمية عقد ندوات توعوية حول خطورة الوباء وضرورة تشجيع المبادرة لتلقي اللقاح ورفع درجة الوعي بين المواطنين للتقيد بالإجراءات الاحترازية.

وطلب إبراهيم من المعنيين في المشافي الالتزام بالقرارات والإجراءات المتعلقة بالحد من انتشار الفيروس الصادرة عن الفريق الحكومي ولاسيما في هذه المرحلة، موجهاً بتوفير كل المستلزمات الطبية والأدوية الخاصة بمرض كوفيد ١٩، وإجراء جميع التحاليل المخبرية، وتوفير الأوكسجين بكمية كافية وعلى مدار الساعة.

واستمع الوزير لمديري المشافي ولاقتراحاتهم مؤكداً أن الوزارة ستعمل جاهدة للوقوف على كل الصعوبات وإيجاد الحلول لها ومعالجتها وبما يخدم الأخوة المواطنين والمنظومة التعليمية بشكل عام.

مدير مشافي جامعية تواصلت معهم «الوطن»، أكدوا أنه تم تشكيل لجنة من «التعليم العالي» تضم عدداً من المعنيين في الوزارة ومديري المشافي وعميد كلية الطب البشري، لتوحيد معايير النقل والندب والاستقالة في جميع المشافي التعليمية، مع رصد احتياجات جميع المشافي من المواد والتجهيزات.

كما أشاروا إلى طرح وجود نقص في بعض الكوادر وتحديداً أطباء التخدير، إضافة إلى وجود نقص بكوادر التمريض التي تعاني منها بعض المشافي لأسباب تتم دراستها ووضع حلول لها، مع تأمين جميع الاستهلاك اليومي.

وطالب عدد من مديري المشافي بضرورة أن يكون الاستجرار المركزي للأدوية والمواد لكل وزارة على حدة وذلك لتسهيل العمل والإجراءات وتأمين المواد، بمعنى أن يكون استجرار الأدوية لمشافي التعليم عن طريق وزارة التعليم، ولمشافي الصحة عن طريق وزارة الصحة.

هذا وتم التطرق إلى وضع الوباء، مع التأكيد على أن المنحنى في حالة تسطح خلال الأسبوعين الماضيين بخلاف الذروات السابقة، وضرورة إعطاء اللقاح لطلبة السنة الرابعة والخامسة والسادسة في الطب البشري ضمن المشافي التي يتدربون فيها، علماً أن نسب الإشغال ما تزال مرتفعة في مشافي التعليم العالي المعنية بالتصدي لـ (كورونا).

كما تم التوجيه بتأمين وحدات إنتاج أوكسجين إضافية في المشافي، مع تأمينها للمشافي التي لا تتضمن أي وحدات إنتاج للمادة.

نقيب المحامين لـ«الوطن»: قرار غير منطقي وفيه غبن لنا ومهنتنا فكرية وليست تجارية

«المالية» تقرر وجوب تحويل مكاتب المحامين إلى تجارية

٧٥ بالمئة من المحامين دخلهم ضعيف وبعضهم مكاتبهم في منازلهم

محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين الفراس فارس أن وزارة المالية أصدرت مؤخراً قراراً تضمن أنه يجب تحويل كل مكاتب المحامين إلى مكاتب تجارية بغض النظر عن مكانها والعقار الذي يشغله المحامي، معتبراً أن هذا القرار غير منطقي باعتبار أن مهنة المحاماة فكرية وليست تجارية وأن هناك الكثير من المحامين يتخذون من منازلهم مكاتب لهم، لذلك فإنه من غير المنطقي أن تعتبر غرفة في منزل المحامي يشغلها لأضابيره مكتباً تجارياً، كما أن هناك الكثير ممن تهجروا وتركوا مكاتبهم.

وأصدر نقيب المحامين تعميماً لفروع النقابة في المحافظات لموافاة النقابة بأهم الموضوعات والخلافات الحاصلة مع مديريات المالية والمقترحات بشأن حلها ليتم عقد اجتماع مشترك بين الهيئة ومجلس النقابة لإيجاد الحلول المناسبة خلال مدة أقصاها بداية الشهر القادم.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد فارس أن هناك بعض المكاتب في مناطق تجارية لكن هناك الكثير من المكاتب تكون في شقق سكنية وهناك البعض مستأجر شقة سكنية وبالتالي ما ذنب المالك بأن يتحول البيت الذي أجره للمحامي إلى تجاري، ومن هذا المنطلق فإنه لا يمكن اعتبار كل المكاتب تجارية لما في ذلك من غبن للمحامين في هذا الموضوع.

وأشار إلى أن المحافظة حينما تصدر أي ضريبة فإنها تميز المحامين وتعتبر مهنة المحاماة فكرية وليست مهنة تجارية.

الفارس أكد أن هناك العديد من المحامين اشتكوا من عدم عدالة الضرائب بحقهم ومن أسلوب استيفاء الضرائب منهم، مشيراً إلى أنه تواصل مع مدير الهيئة العامة للضرائب والرسوم لحل المشكلة وأبدى كل تعاون في هذا الموضوع لإيجاد الحلول المقترحة.

ولفت إلى أن هناك العديد من المقترحات لحل هذه القضية منها أن يكون التكليف الضريبي للمحامي حسب الوكالات المسجلة في الفرع الذي يتبع له أو أن يتم تقسيم المحامين إلى شرائح وذلك بأن يكون التكليف الضريبي حسب دخل كل محام، مؤكداً أن النقابة تعمل على إيجاد الصيغة المناسبة لحل هذا الموضوع بما يرضي الجميع سواء المالية أم المحامين.

وكشف فارس أنه طلب من مدير هيئة الضرائب والرسوم بيانات عن الأرقام الضريبية التي تستوفيها وزارة المالية من المحامين حتى يتم إيجاد صيغة معينة ترضي الطرفين، مشيراً إلى أنه واجب على المحامين دفع الضرائب لكن بطريقة عادلة ومنطقية وأن تنعكس على الخدمات في المجتمع.

فارس كشف أن ٢٥ بالمئة من المحامين يتراوح دخلهم ما بين مقبول وجيد وممتاز، بينما هناك حوالي ٧٥ بالمئة من المحامين دخلهم ضعيف.

وأكد فارس أنه تم تحريك الادعاء بحق السائق الذي تسبب بوفاة محامين نهاية الأسبوع الماضي، مشيراً إلى أن الدعوى حالياً منظورة في بداية الجزاء في دمشق باعتبار أنه أصبح من اختصاص هذه المحكمة لوجود وفاة.

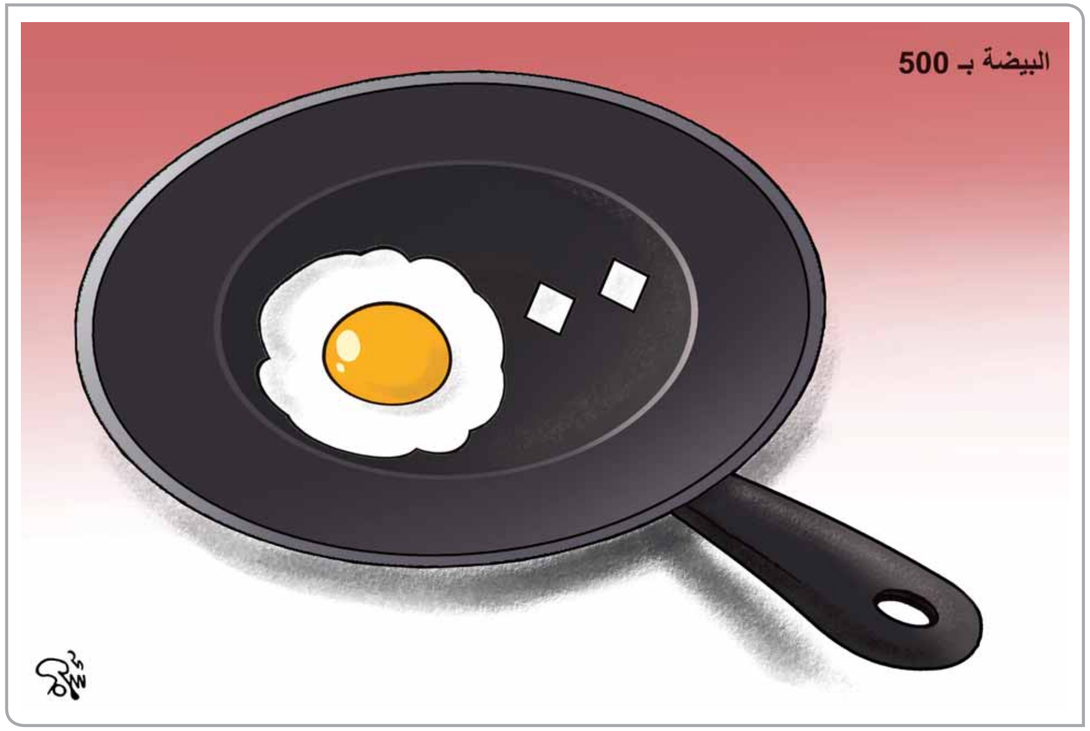

قرار لمحافظ طرطوس يلزم المنشآت العامة الجديدة بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة

أبو سعدى لـ«الوطن»: اعتماد المباني الحكومية على الشمس لتوفير الكهرباء

طرطوس- هيثم يحيى محمد

إن استمرار حيوية المدن وتطويرها وجعلها مهيأة للتعامل مع المتغيرات والمستجدات في أنماط حياة السكان والتفاعلات الاقتصادية والتطورات التقنية يتطلب مرونة في أنظمة البناء وحاجة أساسية لمواكبة المتغيرات والتطورات ولإعداد بنية عمرانية حديثة لمدننا تتماشى مع الظروف الحالية والمستقبلية.

وضمن إطار ما تقدم تعمل محافظة طرطوس للاعتماد على الطاقات المتجددة قدر الإمكان في توليد الكهرباء للمنشآت العامة والفعاليات الخاصة بهدف التخفيف عن الشبكة العامة وبما يصب في مصلحة المواطن غير القادر على تركيب الطاقات المتجددة، فبعد أن قامت مدينة طرطوس بمتابعة من المحافظة وتنفيذاً لتوصيات ورشة عمل أقيمت بهذا الخصوص بإجراء تعديلات على نظام البناء في عام ٢٠١٩ كان العنوان الأبرز لها التشجيع على استخدام مصادر الطاقة الكهروضوئية عن طريق إعطاء محفزات للأبنية، التي تستخدم هذه المصادر لتغذيتها بالطاقة الكهربائية تتمثل بمنح طابق إضافي لهذه الأبنية وبعد أن لاقت هذه التجربة الأولى على مستوى القطر قبولاً واستحساناً كبيراً من المواطنين وشهدت إقبالاً كبيراً حيث بلغ عدد الموافقات الممنوحة خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ لتركيب الأنظمة الكهروضوئية ١٥٠ موافقة يتم تنفيذها تباعاً وهو رقم جيد.

وبعد كل ذلك صدر أمس قرار جديد في هذا المجال حيث أصدر محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى قراراً برقم ٨٦٠ ألزم فيه جميع الوحدات الإدارية بالتقيد عند منح التراخيص لمباني المنشآت العامة بكل أشكالها (مؤسسات – شركات – مديريات – هيئات – جامعات – مدارس – مشافي.... إلخ) بلحظ دراسة مصادر الطاقة البديلة ضمن مخططات ووثائق الترخيص وكذلك على الأبنية المرخصة سابقاً التي هي قيد الإنشاء.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال أبو سعدى: إن هذا القرار ينطلق من ضرورة اعتماد المباني الحكومية على مصادر الطاقة البديلة بما يخفف الضغط على الشبكة الكهربائية الرئيسية من خلال لحظ ذلك عند دراسة الأبنية المراد تنفيذها أو الأبنية قيد التنفيذ وتأمين متطلباتها، مشيراً إلى أن هذا القرار اتخذ في جلسة المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة بإجماع أعضائه.

ويقول مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس حسان حسن تعليقاً على هذا القرار إنه قرار مهم جداً في ظل الاهتمام الرسمي بتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ولاسيما أن بلدنا يعتبر من البلدان ذات الإشعاع الشمسي العالي إذ يتجاوز ١٠٠٠ واط لكل متر مربع وهذه ميزة كبيرة لابد من استثمارها إضافة إلى أن الجهات العامة تملك عدداً كبيراً من الأبنية المنتشرة في كل أرجاء المحافظة وأغلبها ذات مساحات كبيرة الأمر الذي يعتبر مجدياً اقتصادياً إضافة إلى ضرورة تأمين متطلباتها الكهربائية ذاتياً بما يخفف الحمل على الشبكة العامة.

وأضاف حسن: إن نظام ضابطة البناء للمدينة جاء اختيارياً وتحفيزياً للتشجيع على تغذية الأبنية بالكهرباء المولدة بالطاقة الشمسية وبالدرجة الأولى تغذية المصعد والإنارة والتجهيزات الإلكترونية الأساسية، أما القرار ٨٦٠ فقد جاء بصيغة الإلزام وبرأيي هذا الكلام في محله فالقطاع العام هو الأقدر ويجب أن يقدم مثالاً ونموذجاً يحتذى به للمجتمع بكل الاتجاهات ومنها ما يخص استخدام الطاقة الكهروشمسية.

بدوره نقيب مهندسي طرطوس حكمت إسماعيل أكد أنه قرار صائب ومهم وضروري ويلبي الآفاق المستقبلية للاستثمار علماً أن الطاقات المتجددة والبديلة تدفع كلفتها مرة واحدة فقط وتصبح مصادر دائمة (كلف صيانة فقط).

أما عضو المكتب التنفيذي لقطاع المدن والبلدان أحمد عيسى فأوضح أن الغاية من هذا القرار الاستفادة من الطاقة الشمسية لخدمة المنشآت العامة والتخفيف عن الشبكة الكهربائية بحيث يتم تأمين حاجة هذه المنشآت من خلال الطاقة البديلة فمثلاً تنفيذ هذا القرار يسهم في أمين حاجة مدرسة من الإنارة وتشغيل المخابر وأجهزة الحواسيب وغيرها.